جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

سنة أولى ماستر- السداسي الأول مقياس: التسيير المالي المعمق

السنة الجامعية: 2025/2024

ملخص الدرس الأول: قائمة المركز المالي

1- تعريف وأهداف الميزانية المالية:

أ-تعريف الميزانية المالية:

الميزانية المالية هي عبارة عن ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية، ترتب فيها أصول وخصوم المؤسسة وفق مبدأ السيولة أو الاستحقاق، حيث تقوم العناصر بالقيمة الصافية والحقيقية وليس بالقيمة التاريخية مثلما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

ب-أهداف الميزانية المالية:

استخدم التحليل المالي لأول مرة من طرف البنوك قصد تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الطالبة لقروض من طرف هذه البنوك، حيث أنه على أساس هذا التحليل يتم قبول القروض أو رفضها.

ليتطور التحليل المالي للميزانية ويصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث تعد الميزانية المالية قصد تحليل قدرة الوفاء ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة.

وبالتالي الميزانية المالية تسمح بتقييم الذمة المالية للمؤسسة والتأكد من عدم مواجهتها لخطر الإفلاس بالتصفية في المدى القصير.

2- إعداد الميزانية المالية:

تتم إعادة ترتيب الميزانية المحاسبية حتى تصبح مستجيبة لأهداف التحليل المالي وذلك كما يلي:

- ترتب الأصول حسب سيولتها المتزايدة.
- ترتب الخصوم على أساس درجة استحقاقها المتزايدة.
- يتم اعتماد مبدأ السنوية (سنة واحدة)في تحديد كتل الميزانية المالية حيث تصنف عناصر الأصول إلى عناصر سيولتها فوق السنة أي طويلة الأجل وأخرى سيولتها قصيرة المدى أي سنة أو أقل.

ونفس الشيء بالنسبة للخصوم أي أنها تصنف إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل وذلك حسب درجة الاستحقاق.

- تقيم كل العناصر بالقيم الصافية الحقيقية لها وليس بالقيم التاريخية (الإجمالية).

3- هيكل الميزانية المالية:

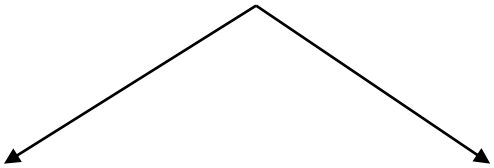

الأصول **الخصوم**

- الأصول غير الجارية (غير المتداولة)
- الأصول الجارية (المتداولة)

- رؤوس الأموال الخاصة
- الخصوم غير الجارية
- الخصوم الجارية

وفيما يلي سنلخص أهم التعديلات التي تخص الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

أولا: تحويل الأصول

العناصر	المعالجة
1-الأصول الثابتة	
1-1المصاريف الإعدادية	هي تلك المصاريف المتعلقة بعقد تأسيس المؤسسة أو بتطويرها وقد صنفت ضمن الاستثمارات نظرا لأهميتها حيث لا يمكن أن تتحملها دورة مالية واحدة حيث تعتبر هذه المصاريف كأعباء وليست كموجودات مادية أو معنوية، ولا تعبر عن قيمة مالية حقيقية وبالتالي فإنها لا تظهر في الميزانية المالية وعليه فيجب حذفها وذلك بطرحها من الأموال الخاصة من جانب الخصوم (تغيير من الأصول الوهمية).
1-2الممتلكات الثابتة	ويقصد بها الممتلكات المادية كالأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج ...الخ حيث أنها من الناحية المحاسبية تفقد قيمتها بمرور الزمن حيث يطبق عليها مبدأ الاهتلاك لكن قيمتها الحقيقية قد تختلف عن القيمة المحاسبية، حيث قد تحقق قيما زائدة أو قيما ناقصة تبعا للسعر الذي يمكن أن تتخلى به المؤسسة عن إحدى هذه الممتلكات.
1-3القيم الثابتة الأخرى	من الناحية المحاسبية نجدها ضمن مكونات القسم الثاني والرابع، لكن من الناحية المالية فتندرج ضمن الأصول الثابتة ونذكر منها: 1- **مخزون العمل**: (المخزون الأدنى الضروري): هو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق لذلك فقيمته ثابتة دوما لأجل طويل، وعلى هذا الأساس يدرج ضمن القيم الثابتة أما باقي المخزون فيعبر عنه بقيم الاستغلال ويدخل ضمن مكونات الأصول المتداولة. 2- **كفالات مدفوعة:** يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات. 3- **محجوزات بنكية:** قد تحجز أموال المؤسسة لسبب أولآخر لفترة تفوق سنة كاملة، ففي هذه الحالة تحول نحو الأصول الثابتة.

2-الأصول المتداولة	
1-2 قيم الاستغلال	تأخذ المخزونات أول مركز من الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للتحول إلى سيولة، وقد ذكرنا مسبقا أن جزء من المخزون يدرج ضمن الأصول الثابتة، أما باقي المخزون فهو المخزون الذي يمثل قيم الاستغلال.
2-2 القيم القابلة للتحقيق	و تمثل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من الزبائن وسندات مساهمة وتسبيقات الغير والتي لا تتجاوز مدتها السنة بالترتيب التنازلي.
3-2 القيم الجاهزة	هي تلك الحسابات التي يمكن تحويلها إلى سيولة فورا كالبنك والصندوق

ثانيا: تحويل الخصوم

العناصر	المعالجة
1-الأموال الدائمة	
وهي تتمثل في كل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثرمن سنة مهما كان مصدرها وهي تقابل مجموع القيم الثابتة في الأصول	
1-1 الأموال الخاصة	وهي تمثل الجزء الأول من الأموال الدائمةحيث تعبر عن الملكية الخاصة للمؤسسة وتتكون من رأس مالها الخاص(جماعي أو شخصي) بالإضافة إلى الاحتياطات والنتائج قيد التخصيص والمؤونات الغير مدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة عليها، ونذكر أهم المعالجات فيما يخص**النتيجة السنوية**حيث بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر فتعتبر دين قصيرة الأجل. أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة ويخضعللسياسية المتبعة من طرف ميسرها فيما يخص النتائج وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار مركز المؤسسة المالي وحجمها ونوعية نشاطها، فيمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في توزيعها: - جزء يوزع على العمال أو الشركاء، يرتفع وينخفض حسب سياسة المؤسسة، الجزء الباقي غير الموزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص، وقد يخصص مباشرة إلى الاحتياطات.
2-1 الديون متوسطة وطويلة الأجل	وهي تمثل الجزء الثاني حيث تتكون من مختلف الديون متوسطة وطويلة الأجل مع حسابات الشركاء في المدى الطويل وديون الاستثمار التي تعالج كما يلي: **ديون الاستثمار**: تدفع غالبا على عدة أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها الطويلة وبالتالي فإن هذا الحساب يبقى غالبا في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة وفي كل سنة يطرح من الدفعة التي تسدد في نفس السنة و بالتالي تضم إلى الديون قصيرة الأجل أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.
2- الديون قصيرة الأجل	
	وهي تشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة تقل عن سنة وتشمل الموردين والضرائب وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أوالشركاء وحسابات الشركاء في الأجل القصير بالإضافة إلى عناصر أخرى

تحليل الميزانية المالية:

يتم تحليل الميزانية المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات تدعى مؤشرات التوازن المالي ، بالإضافة إلى مجموعة من النسب المالية.

1- مؤشرات التوازن المالي:

1-1 **رأس المال العامل:**وهو عبارة عن مجموع الأصول غير المتداولة التي تمولها الأموال الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة+ الخصوم غير الجارية)، كما يعبر رأس المال العامل عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة حيث يتم استخدامه للحكم على قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها ويتم حسابه بالعلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

وباستخدام منظور أعلى الميزانية لدينا ثلاث حالات:

أ – رأس المال العامل موجب:أي أن الأموال الدائمة >الأصول الثابتة ، وبالتالي فإن رأس المال العامل يعبر عن فائض الأموال الدائمة المتبقية بعد تمويل كل الأصول الثابتة، بعبارة أخرى فإن المؤسسة قد استطاعت تمويل كل استثماراتها طويلة الأجل بمواردها المالية.

ب-رأس المال العامل سالب:أي أن الأموال الدائمة < الأصول الثابتة، بمعنى أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، وبالتالي فإن الأمر يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

جـ رأس المال العامل معدوم: أي أن الأموال الدائمة = الأصول الثابتة، وهي حالة نادرة الحدوث أي أنها تمثل التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ومن منظور أسفل الميزانية لدينا ثلاث حالات كذلك:

أ- **رأس المال العامل موجب**: أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

ب- **رأس المال العامل سالب**: أي أن الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

2 –**احتياجات رأس المال العامل:** ويتم حسابها كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) –(الخصوم المتداولة – التسبيقات البنكية)

ونجد أنفسنا أمام 3 حالات :

احتياجات رأس المال العامل>0 المؤسسة بحاجة على موارد مدتها أكثر من سنة لتمويل احتياجات الدورة.

احتياجات رأس المال العامل <0 المؤسسة قامت بتغطية كل احتياجات الدورة مع تحقيق فائض.

احتياجات رأس المال العامل=0 هناك توازن في استغلال الموارد حيث أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة.

3- الخزينة: وتتمثل في مجموع الأموال الممكن استخدامها في الحال، وبالتالي يعتبر تسيير الخزينة هو المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويتم حسابها بطريقتين:

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم.

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

والحالات التي تأخذها الخزينة هي كالتالي:

الخزينة >0 أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، وبالتالي التوازن المالي محقق، ويجب على المؤسسة توظيف أموالها حتى تتجنب الفرص الضائعة الناجمة عن تجميد الأموال.

الخزينة <0 أي أن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وبالتالي المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تمويل احتياجاتها، وبالتالي فهي مطالة بإعادة التوازن.

الخزينة =0 أي أن رأس المال العامل مساو لاحتياجات رأس المال العامل، بمعنى أن التوازن محقق غير أنه في حده الأدنى.

2- النسب المستخدمة في التحليل المالي:وتعد من أهمأدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا لأنها تتمتع بسهولة استخراجها، فهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة، ونذكر أهمها كما يلي:

2- 1 نسب السيولة: وتقيس لنا هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، ومن أهمها:

النسبة	الصيغة	تفسير النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	أي درجة تغطية الاصول المتداولة للديون قصيرة الأجل،وكلما كانت النسبة مرتفعة ازدادت سيولة المؤسسة، والعكس حيث لو كانت النسبة أقل من الواحد فهناك صعوبات في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، وبالتالي رأس المال العامل سالب.
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة – المخزونات/الخصوم المتداولة	أي قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون، وتكون هذه النسبة مقبولة ضمن المجال (30-50%) أقل من هذا المجال معناه نقص في السيولة، أما إذا تجاوزته فتؤدي إلى سيولة فائضة(جامدة) كان من الممكن استخدامها في تنشيط دورتي الاستغلال والاستثمار
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	أي مقدار النقدية المتوفرة لسداد الخصوم الجارية، والنسبة المعيارية المقبولة تكون بين

		(%30-20)

2- 2نسب الهيكل المالي: تحدثنا فيما سبق عن نسب السيولة في الأجل القصير، والآن سننتقل لدراسة بعض النسب الخاصة بالأجل الطويل، ومن أهمها:

النسبة	الصيغة	تفسير النسبة
نسبة التمويل الخارجي للأصول	الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية/مج الأصول	أي معرفة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أصول الغير
نسبة التمويل الداخلي للأصول	الأموال الخاصة/مج الأصول	دليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل
نسبة المديونية الكاملة	الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية/الأموال الخاصة	مؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون
نسبة المديونية قصيرة الأجل	الخصوم الجارية/الأموال الخاصة	العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من قبل أصحاب المشروع ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل